

## شكل بقضايا الفساد لدى محكمة جرائم الفساد لعام 2021

62  
عدد القضايا المدوّرة  
من سنوات سابقة



### أغلبية المواطنين ما زالوا يرون أنّ الفساد قد ازداد في العام 2021:

يرى 63% من المواطنين أنّ الفساد ازداد، ترتفع نسبة من يعتقدون بذلك في الضفة الغربية إلى 77% مقارنة بـ 43% في قطاع غزة. كما أنّ المواطنين متشائمون بشأن توقعاتهم لواقع وجهود مكافحة الفساد للعام القادم خاصة في الضفة الغربية حيث قال 59% من المواطنين إنّهم يعتقدون بأنّ الفساد سيزداد مقارنة بـ 55% في استطلاع العام الماضي. ترتفع النسبة إلى 78% في الضفة الغربية مقارنة بـ 31% في قطاع غزة.

المصدر: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، استطلاع رأي المواطنين حول واقع الفساد ومكافحته، فلسطين، 2021.

## الجرائم الاقتصادية المرتبطة بجرائم الفساد

### • جريمة غسل الأموال المتأتية من جرائم الفساد

على الرغم من تعميم وحدة المتابعة المالية تقرير اتجاهات وآليات وأساليب وحالات مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية، بما يشمل جهات إنفاذ القانون؛ والنيابة العامة والسلطات الرقابية والإشرافية المختصة بمكافحة جريمة غسل الأموال<sup>76</sup>، إلا أنّ اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم تنشر أية تقارير أو معطيات أو إحصائيات ذات دلالة حول حجم تفشّي هذه الجريمة والأموال المتحصلة منها.

76. رسالة جوابية واردة من مدير وحدة المتابعة المالية إلى ائتلاف أمان بتاريخ 2022/2/22.

أغلبية المواطنين الفلسطينيين يعتقدون باستمرار انتشار الفساد وهم متشائمون من جهود الحكومة في الحدّ منه.

اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال لم تنشر التقرير السنوي المتعلق بجريمة غسل الأموال خلافاً للقانون.



كما لم تنشر أية متابعات لتقرير التقييم الوطني لمخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب المقدم لرئيس الوزراء حتى تاريخه عبر القنوات الرسمية المكلفة بالنشر قانوناً، وفقاً للأحكام الواردة في القرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 والقرار بقانون رقم (13) لسنة 2016 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سيما المادة 25 التي تنص على قيام مدير وحدة المتابعة المالية بإعداد التقارير الآتية:

1. تقارير دورية تحدد اللوائح والنظم الصادرة بموجب أحكام هذا القرار بقانون، وكذلك تقرير سنوي يقدم للجنة عن نشاطات الوحدة والأنشطة المتعلقة بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ويتم نشر التقرير السنوي بالصيغة التي تعتمدها اللجنة.
2. يصدر مدير الوحدة تقريراً إحصائياً عن اتجاهات وآليات وأساليب وحالات مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية.

### • طبيعة الجرائم الاقتصادية المسجلة لدى النيابة العامة

تلقى قضايا الفساد الاقتصادي اهتماماً واسعاً لدى المواطنين، حيث تعدّ الشرائح المجتمعية المهمشة (الفقيرة) أكثر ضحايا الفساد في الغذاء والدواء. إذ أظهر تقرير النيابة العامة للعام 2020 في الضفة الغربية والصادر في 20 تشرين الثاني/ أكتوبر 2021 أن عدد قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إليها والمتعلقة بجرائم فساد بلغ 171 قضية، منها 71 قضية تتعلق بتداول أغذية فاسدة أو منتهية الصلاحية، و62 قضية تتعلق بالتهرب الضريبي، و38 قضية تتعلق بغسل الأموال. الجدول التالي يوضح تصنيف قضايا الجرائم الاقتصادية الواردة إلى النيابة العامة في العام<sup>77</sup>.

### جدول بالجرائم الاقتصادية المتعلقة بجرائم فساد المسجلة لدى النيابة العامة

العدد	الجريمة
71	أغذية فاسدة ومنتهية الصلاحية
62	تهرب ضريبي
38	غسل الأموال
171	المجموع



### • ما زالت ملاحقة قضية تبييض تمور المستوطنات دون نتائج محددة

على الرغم من إعلان النيابة العامة ملاحقة بعض رجال الأعمال، للتحقيق معهم في شبهة تبييض تمور المستوطنات نهاية العام 2021، إلا أنّ هذه التطورات لم تظهر بشكل جليّ طبيعة ما يدور في الكواليس من تسويات أو معالجات حقيقية بعيداً عن الإجراءات الملزمة قانوناً، خاصة أنّ القضية دُرّكها ائتلاف أمان منذ أكثر من ثلاث سنوات، في ظل غياب وضوح الإجراءات المتخذة في التحقيقات المتعلقة بهذه الجريمة التي تمسّ الأمن الاقتصادي والسياسي والوطني للمجتمع الفلسطيني، إضافة إلى الآثار

77. النيابة العامة لدولة فلسطين، التقرير السنوي الحادي عشر 2020م، رام الله- فلسطين، ص 44.

ما زالت قضايا ترويح الأغذية الفاسدة والتهرب الضريبي وغسل الأموال أكثر قضايا الفساد الاقتصادي انتشاراً.

حتى لا تصبح قضية تبييض تمور المستوطنات تصفية حسابات أو ابتزازات وتسويات مالية، مطلوب معالجة القضية وفقاً لأحكام القانون ودون تدخّل لوسطاء المتنفذين.



الخطيرة المترتبة على تلك الممارسات على صمود المزارعين في مناطق الأغوار. فيما وردت معلومات لائتلاف أمان تفيد بوجود ضغوطات على بعض أصحاب المصانع لبيعها لأشخاص متنفذين بابتزاز التهديد والملاحقة.

تعذر الحصول على المعلومات المتعلقة بالجرائم الاقتصادية من النيابة العامة بقطاع غزة، حيث لم تستجب لرسائل ائتلاف أمان بهذا الشأن، وما زالت تحجب التقرير السنوي الذي تعدّه ولا تقدّم المعلومات للمواطنين عن أعمالها ومدى التزامها بالخطط الموضوعة، وسلامة إجراءاتها أمام المحاكم في حفظ الحق العام، وقد رفضت هذا العام التعاون مع ائتلاف أمان.

تعذر الحصول على المعلومات المتعلقة بحجم الجرائم الاقتصادية من النيابة العامة في الضفة الغربية لعام 2021، فقد رفضت النيابة العامة تزويد ائتلاف أمان بالمعلومات في السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك بالرغم من تعاونها في سنوات سابقة، حيث كانت ترصد التقرير بالمعلومات منذ بدء إعداد تقارير واقع النزاهة ومكافحة الفساد.

سرية المعلومات لا  
تعني عدم الشفافية  
في أعمال النيابة التي  
تحقق في جرائم الفساد  
الاقتصادي وبشكل خاص  
عندما تصبح رأياً عاماً.

